الأمم المتحدة

E/C.2/2001/3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 April 2001
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠٠١ (٧-٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١)

البند ٧ من جدول الأعمال*

النظر في التقارير الخاصة

تقرير خاص مقدم من منظمة دار الحرية

مذكرة من الأمين العام

أولا - معلومات أساسية

١ - كان معروضا على اللجنة، في الجزء الأول من دورتها لعام ٢٠٠٠، شكوى مقدمة من وفد الصين ضد منظمة دار الحرية على أساس أن المنظمة قد دعت عناصر مناهضة للصين لعقد حلقة مناقشة موجهة ضد حكومة الصين، وطلبت ترجمة شفوية وفرتها الأمم المتحدة لتلك الجلسة وحصلت على تلك الترجمة، وطُلب إلى المنظمة تقديم تقرير خاص عن أنشطتها في دورة اللجنة لشهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٢ - وكان معروضا على اللجنة، في الجزء الثاني من دورتها لعام ٢٠٠٠، تقرير خاص ورد من منظمة دار الحرية يشرح الحادثة. واستمعت اللجنة أيضا إلى ممثل المنظمة بشأن المسألة. وإضافة إلى هذا، طلب عدد من الوفود إيضاحات بشأن أعمال المنظمة بما في ذلك بنيتها وآليات اتخاذ القرارات فيها وارتباطاتها بحكومة الولايات المتحدة وهيكلها المالي. وأرجأت اللجنة النظر في الشكوى إلى دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٠ ريثما تتلقى ردا من المنظمة على الأسئلة التي طرحتها اللجنة.

* E/C.2/2001/1.

080501 080501 01-35674 (A)
0135674

٣ - وكان معروضا على اللجنة، في دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٠، رسالة من أمانة لجنة حقوق الإنسان ورسالة من المنظمة، والرسالتان تتعلقان بالحادثة، وكذلك رد من المنظمة على الأسئلة التي طرحتها اللجنة. وقد أثار عدد من الوفود أسئلة إضافية عن أنشطة منظمة دار الحرية، وذكرت تلك الوفود أن المنظمة قد ارتكبت أفعالا لها دوافع سياسية ضد دول أعضاء (انظر E/2001/8). وقررت اللجنة إرجاء النظر في مركز دار الحرية إلى أن تتلقى تقريرا خاصا بشأن دور المنظمة والأنشطة التي تضطلع بها في كوبا وإيضاحا بشأن الأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة.

٤ - وفي رسالتين مؤرختين ٨ آذار/مارس و ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، بعث فرع المنظمات غير الحكومية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة إلى منظمة دار الحرية رسالة يطلب فيها تقديم تقرير خاص، وكذلك أسئلة محددة طرحها أعضاء اللجنة. وقد تلقى الفرع من المنظمة رسالتي رد مؤرختين ٢٦ آذار/مارس و ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠١ على الترتيب. ويرد فيما يلي استنساخ لمضمون الرسالتين.

ثانيا - تقرير خاص مقدم من منظمة دار الحرية

مقدمة

أُنشئت منظمة دار الحرية في عام ١٩٤١ من جانب لجنة مؤلفة من مواطنين بارزين من الولايات المتحدة كانوا يشعرون بالقلق العميق إزاء تزايد التهديد الذي تمثله الفاشية العالمية. ومنذ البداية، كانت منظمة دار الحرية تتبع في عملها نهجا متشددا يقوم على عدم التحزب. والشخصيتان البارزتان اللتان كانتا مرتبطتين بتأسيس منظمة دار الحرية هما الزعيم الجمهوري ويندل ويلكي، الذي كان يعارض انتخاب فرانكلين د. روزفلت رئيسا في عام ١٩٤٠، وعضو بارز في الحزب الديمقراطي هي إليانور روزفلت، زوجة الرئيس. وقد أنشئت منظمة دار الحرية كمنظمة مكرسة لتوسيع نطاق حقوق الإنسان وتعزيز المثل الديمقراطية. وكان مؤسسو منظمة دار الحرية ينظرون إلى تلك المنظمة على أنها سترتفع فوق مستوى المناقشات السياسية الحزبية بتكريس نفسها للنهوض بالمعايير المعترف بها عالميا لحقوق الإنسان والحرية. وفي الواقع، فإن ويندل ويلكي وإليانور روزفلت قد أيدا بشدة إنشاء منظمة الأمم المتحدة، كما أن السيدة روزفلت لعبت دورا هاما في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو وثيقة تمارس منظمة دار الحرية أعمالها اليومية اهتداء بها وبوحي منها.

وتحقيق منظمة دار الحرية لرسالتها يتطلب منها بشكل أساسي أن تكون مستقلة عن الحكومة. وفي كثير من الأحيان انتقدت منظمة دار الحرية أوجه القصور في الديمقراطية في الولايات المتحدة. فقد انتقدت المنظمة بشدة السيناتور جوزيف مكارثي والظاهرة المعروفة باسم المكارثية. وكانت منظمة دار الحرية هي الرائدة في النضال من أجل تحقيق العدالة العنصرية، وعملت عن كثب مع منظمات مثل الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين، ومع أفراد مثل بايارد روستين وروي ويلكيتز اللذين قادا النضال من أجل الحقوق المدنية. وعلى المستوى الدولي، دعمت منظمة دار الحرية دعاة الديمقراطية الذين تعرضوا للاضطهاد من جانب الديكتاتوريات اليمينية واليسارية على حد سواء. وكان من بين الأشخاص الذين تلقوا دعما من منظمة دار الحرية كيم داي يونغ، وكورازون آكينو، وفاكلوف هافيل، وأندريه ساخاروف، وأونغ سان سوكي.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اشتركت منظمة دار الحرية في رعاية ''المحفل العالمي للديمقراطية'' الذي عقد في وارسو ببولندا واشترك فيه ٣٠٠ شخص من الزعماء غير الحكوميين ورجال الدولة والعلماء وتحدث فيه الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان (انظر www.fordemocracy.net).

وكما هو الحال بالنسبة للمنظمات الأخرى التي كرست نفسها لتعزيز حقوق الإنسان ورصدها فإن منظمة دار الحرية كانت تنتقد ممارسات بعض الدول. وعادة، تكون وسيلة النقد هي مسح ''الحرية في العالم'' الذي يقيِّم درجة التزام الدول ذات السيادة بالمعايير المعترف بها عالميا للحقوق السياسية والحريات المدنية. وبالإضافة إلى المسح المتعلق بالحرية الذي تنشره منظمة دار الحرية فإنها تنشر تقارير تتضمن تفاصيل عن حالة حرية الصحافة العالمية وحرية الاعتقاد في جميع أنحاء العالم. وفي جميع المسوح التي نجريها، تكون الحريات التي يجسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي الأساس لتقييماتنا لحالة حقوق الإنسان والحالة السياسية في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى. وفي تقييم حالة الحريات، تطبِّق منظمة دار الحرية بشكل دقيق نفس المعايير على جميع البلدان أيًّا كان نظامها السياسي أو تكوينها الإثني أو الديني أو المنطقة التي توجد فيها.

الأسئلة التي وُجهت إلى منظمة دار الحرية

١ - استقلالية المنظمة وطريقة ضمانها، بالنظر إلى أن الجزء الأكبر من دخلها يأتي من مصادر حكومية

تتبع منظمة دار الحرية منذ تأسيسها سياسة تتسم بالاستقلالية التامة عن الحكومة. وهذه الاستقلالية تكفلها الطبيعة غير الحزبية لمجلس أمنائها. ومجلس منظمة دار الحرية يتسم

بالتنوع من الناحيتين السياسية والثقافية. ويضم المجلس جمهوريين وديمقراطيين، ومتحررين ومحافظين، وممثلين عن المؤسسات التجارية والمنظمات العمالية، وأكاديميين متخصصين في مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية. وفي حين أن أمناء المنظمة منقسمون بشأن مسائل سياسية محلية مختلفة فإنهم جميعهم ملتزمون بجوهر رسالة المنظمة التي تتمثل في النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون. والأمناء، بوصفهم رجالا ونساء لديهم خبرة واسعة في الشؤون العامة، يقرون تماما بأهمية اتخاذ موقف مستقل عن نفوذ الحكومة، وهم جميعهم ملتزمون بحماية سمعة المنظمة كجهة تُجري بحوثا وتحليلات مستقلة وأمينة.

وكما هو الحال بالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري فإن منظمة دار الحرية تستمد جزءا من ميزانيتها من مصادر حكومية. وميزانية منظمة دار الحرية تنقسم إلى جزأين متساويين تقريبا بين الحكومة والمساهمات الخاصة. والمساهمات التي تقدمها الحكومية تُستخدم في تعزيز البرامج والقيم التي تعتبر لها أهمية أساسية بالنسبة لرسالة الأمم المتحدة: حرية الصحافة، وحكم القانون، وعملية سياسية وديمقراطية وتنافسية، وبحوث اجتماعية مستقلة، وحقوق مجموعات الأقليات. وينبغي أن يشار أيضا إلى أن جزءا كبيرا من المساهمة التي تقدمها الحكومة يعرَّف على أنه من النوع ''العابر'' حيث تقوم منظمة دار الحرية، ببساطة، بإرسال المنح التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة إلى بلدان أجنبية. وفيما عدا استثناءات قليلة فإن الأموال التي تُستخدم لدعم أعمال البحث والتحليل الأساسية التي تقوم بها منظمة دار الحرية، وكذلك الأعمال التي تقوم بها لتأييد مناصرة الديمقراطية، تقدمها مصادر غير حكومية.

وقد أشير في بعض التعليقات التي أبديت في لجنة المنظمات غير الحكومية إلى أن منظمة دار الحرية لا تنتقد سياسة الولايات المتحدة. ونحن نود، لتسجيل الحقائق، أن نشير إلى أنه على مدى العقد الماضي انتقدنا السياسة التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة تجاه السودان وجمهورية الصين الشعبية، كما انتقدنا رد الفعل البطيء، وغير الكافي في رأينا، الذي أبدته الولايات المتحدة في أوائل عقد التسعينيات ومنتصفه إزاء أعمال الإبادة الجماعية في البوسنة. ونحن انتقدنا أيضا حكومة الولايات المتحدة لأن اهتمامها بمشكلة الاضطهاد الديني لم يكن كافيا.

٢ - التأكيدات التي أعطتها المنظمة بعدم قيامها بأنشطة لها دوافع سياسية

إن منظمة دار الحرية لا تعمل من أجل تحقيق رسالتها بطريقة لها دوافع سياسية أو تعتمد على التحالفات السياسية. ومجلس أمناء منظمة دار الحرية يضم رجالا ونساء لهم فلسفات سياسية متنوعة، تتراوح بين الفلسفات المحافظة والتحررية والليبرالية والديمقراطية

الاجتماعية. ويضم المجلس أعضاء بارزين في مجتمع المؤسسات التجارية، وكذلك زعماء بارزين في نقابات العمال. ومنظمة دار الحرية نفسها ليست لها أية ميول سياسية؛ بل إنها تسعى إلى تحقيق رسالتها الأساسية التي تتمثل في تعزيز الديمقراطية والحرية السياسية والحريات المدنية في جميع أنحاء العالم. ومنظمة دار الحرية لا تقوم بأية ''أنشطة''؛ بل إنها تقيِّم الأحوال السياسية مع التركيز بصفة خاصة على حالة الديمقراطية، وتدخل في مناقشات وحوارات بشأن الحاجة إلى نشر الحرية، وتشجع مواطنين منفردين وحكومات منفردة على الدخول في مناقشات وحوارات بشأن مسائل أساسية تتعلق بالديمقراطية وحرية الإنسان. وبعبارة أخرى فإن منظمة دار الحرية تقوم بأنشطتها ليس على أساس تفضيلات سياسية بل على أساس الحقوق العالمية التي يجسدها إعلان حقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة والعهود الدولية ذات الصلة.

٣ - مضمون ''مشروع الديمقراطية'' في كوبا الذي وضعته منظمة دار الحرية (الأنشطة ومصادر التمويل) وما إذا كان للمنظمة فرع في كوبا (الأهداف والأنشطة والأعضاء)

تقوم منظمة دار الحرية منذ عدد من السنوات برعاية مشروع لتعزيز الانفتاح الديمقراطي والتغيير السلمي والاتصالات الإنسانية في كوبا. ومنظمة دار الحرية تتبَّع منذ عهد طويل تقليدا لتشجيع إتاحة مجال ديمقراطي أكبر لمؤيدي حقوق الإنسان والحريات الفردية في المجتمعات غير الديمقراطية. وقد بيَّنت الخبرة التي اكتسبناها أن من شاركوا في عملية تحول ناجحة إلى الديمقراطية في المجتمعات القمعية يمكن أن يبلغوا رسالة هامة إلى من هم منخرطون الآن في الدعوة إلى المزيد من الحرية. ومشروعنا المتعلق بكوبا يشجع الزعماء (رجال الدولة وأعضاء البرلمان والصحفيين والزعماء المدنيين) من مجتمعات شهدت تحولات إلى الديمقراطية على زيارة نظرائهم في كوبا ومناقشة الدروس المكتسبة من عمليات تحول سلمية وديمقراطية سابقة والاتصال بمن يشعرون في كثير من الأحيان بأنهم منعزلون أو بمن تعرضوا لاضطهاد الدولة. والمشاركون في مشاريع منظمة دار الحرية لا يحضون، بأي حال من الأحوال، على العنف، أو على القيام بأنشطة علنية أو سرية ضد الدولة، أو على قلب الحكومة بوسائل غير ديمقراطية. والجهود التي نبذلها في كوبا تركز، في الواقع، حصرا على التدفق الحر للمعلومات وعلى الحقوق المضمونة دوليا. وجوهر برنامج منظمة دار الحرية هو الحوار والمناقشة وتبادل الأفكار. وهذا الحوار الإنساني تحميه في غالبية المجتمعات دساتير أو قوانين، كما أنه لا يستحق في أية حالة اهتماما من أجهزة أمن الدولة. ومما يثير انزعاجنا أن عددا قليلا من الدول تسعى إلى تجريم هذه الاتصالات الشخصية التي تتم فيما بين الأشخاص.

ومصدر التمويل الرئيسي لمشروع الديمقراطية في كوبا هو وكالة التنمية الدولية التابعة لحكومة الولايات المتحدة. غير أن منظمة دار الحرية هي وحدها المسؤولة عن أهداف المشروع وتخطيطه وعن إدارته. ومنظمة دار الحرية ليست لها، على وجه الإطلاق، أية فروع في كوبا كما أنه لا يوجد في ذلك البلد أي من موظفي المنظمة أو أي من أعضائها.

٤ - سفر أعضاء منظمة دار الحرية، أو أشخاص لهم صلة بالمنظمة، إلى كوبا، بما في ذلك السفر في إطار مشروع كوبا

يُعتبر أن تشجيع إجراء مناقشة بين المناصرين للديمقراطية في كوبا ونظرائهم من مجتمعات تشهد تحولا سياسيا من الديكتاتورية إلى الديمقراطية يمثل هدفا أساسيا من أهداف منظمة دار الحرية. وفي بعض الحالات قدمت منظمة دار الحرية المساعدة في تمويل سفر أفراد من مجتمعات ديمقراطية حديثة، وغيرهم، إلى كوبا. وكما هو موضح أعلاه فإن هؤلاء الأفراد لا يفعلون أكثر من مناقشة الإصلاح السياسي والممارسات الديمقراطية مع مَن يحبذون إحداث تغيير ديمقراطي أو مَن يهتمون بمناقشة إدخال إصلاحات على النظام الحالي في كوبا. وهؤلاء الزوار، كأفراد لديهم خبرة في التحولات السياسية التي نُفذت دون اللجوء إلى العنف أو القيام بثورات كبيرة، لديهم نظرات ثاقبة هامة بالنسبة لعملية التغيير عندما تحل النظم الديمقراطية محل الديكتاتوريات. وكما أشير إليه أعلاه فإن هؤلاء الزوار لا يشجعون استخدام العنف أو القيام بعمليات سرية أو اتباع تكتيكات مباشرة أو غير مباشرة لتأجيج ثورة شعبية؛ بل إنهم يسافرون لإجراء اتصالات شخصية عادية مع مواطنين كوبيين عاديين.

٥ - وعي منظمة دار الحرية بالقواعد والإجراءات التي تحكم العلاقات التشاورية بين المجلس وأية منظمة غير حكومية، بما في ذلك مسؤولية أية منظمة عن جميع الأشخاص الذين تعتمدهم تلك المنظمة لدى اجتماع للأمم المتحدة؛ والوعي بحقيقة أن أي فعل يُرتكب ضد حكومة منتخبة دستوريا لأية دولة عضو يشكل انتهاكا لأغراض ومبادئ الميثاق

تقوم منظمة دار الحرية بدورها كواحدة من المنظمات غير الحكومية المسؤولة المنتسبة إلى الأمم المتحدة بأقصى قدر من الجدية. ونحن على علم تام بالقواعد والإجراءات التي تحكم علاقتنا التشاورية. ومما له علاقة أوثق بالموضوع أن منظمة دار الحرية تلتزم تماما بتلك القواعد والإجراءات. وللانتقال إلى صلب السؤال فإن منظمة دار الحرية لا تقوم بأعمال ضد أية دولة ذات سيادة. ومنظمة دار الحرية تقوم بأنشطة إعلامية عادية مشمولة بالحماية وفقا للأحكام المتعلقة بحرية الحديث وحرية الصحافة اللتين تجسدهما الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي سياق حرية التعليق هذا، وجهت منظمة دار الحرية انتقادات

لسياسات معينة لكل بلد في العالم في مسوحاتها المختلفة المتعلقة بالحرية والحريات المدنية. ومنظمة دار الحرية لا تختلف من هذه الناحية عن مئات المنظمات الحكومية الأخرى التي لها مركز استشاري. وهناك الكثير من المنظمات غير الحكومية المنتسبة التي أدلت ببيانات تنتقد بشدة مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالسياسة: وجود الرق في بلدان معينة، وعدم المساواة بالنسبة للمرأة، واضطهاد النقابات، وتكميم الصحافة، واضطهاد أديان معينة، وتدهور البيئة، وإساءة معاملة الحيوانات، وعدم المساواة في حصول المعوقين على الوظائف والتعليم. وهذه الانتقادات تكون مصحوبة في بعض الأحيان بالدعوة إلى تغيير سياسات معينة وبحملات تلفت الانتباه إلى سلوك دول أعضاء.

ومنظمة دار الحرية لم تشترك، في أية حالة من الحالات، في ''أفعال'' ضد دولة عضو. ونحن، ببساطة، نبلِّغ الدول ذات السيادة، ونشجعها على اتخاذ إجراءات، في سياق ما عليها من مسؤوليات بموجب الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي توجيهنا لاهتمامنا نحو ما نعتبره أوجه نقص في ضمانات الحقوق والحريات لا تنتهك منظمة دار الحرية، لا روحا ولا نصا، السلوك المقبول للمنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشاري.

٦ - اجتماع الإحاطة الذي عقدته المنظمة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن ترشيح السودان للحصول على مقعد في مجلس الأمن

شاركت منظمة دار الحرية في اجتماع الإحاطة الذي عُقد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ مع عدد من منظمات حقوق الإنسان الأخرى التي شاركتها القلق إزاء سجل السودان فيما يتعلق ببعض حقوق الإنسان ومسائل إنسانية معينة. وأوجه القلق هذه شملت استمرار وجود الرق في السودان والحرب التي تُشن على غير المسلمين في الجنوب ورفض السودان ضمان سلامة منظمات المعونة الإنسانية العاملة في الجنوب. والمسائل التي أثارت قلق منظمة دار الحرية كانت بطبيعتها على درجة من الخطورة تكفي لإقناع غالبية الدول الأعضاء بالامتناع عن تأييد حصول السودان على مقعد في مجلس الأمن. ومنظمة دار الحرية في إثارتها لأوجه القلق هذه كانت، ببساطة، تمارس حقها في التعبير عن رأي يتعلق بمسألة سياسية دولية هامة. وقد كنا حريصين على أن نفعل ذلك خارج مجمع مكاتب الأمم المتحدة، أي في مبنى في مدينة نيويورك وفي الولايات المتحدة. ومنظمة دار الحرية بقيامها بذلك لا تكون قد انتهكت بأية طريقة، روح أو مضمون، المبادئ التوجيهية التي تحكم سلوك المنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشاري. ومما يثير قلقنا أنه قد طُرح في عملية رسمية للأمم المتحدة سؤال بشأن اجتماع الإحاطة. والكثير من المنظمات غير الحكومية التي

تتمتع بمركز استشاري تُصدر بشكل روتيني بيانات صحفية أو تعقد اجتماعات عامة لتنتقد سياسات دول أعضاء في الأمم المتحدة أو تختلف معها. وإدراج السؤال المتعلق باجتماع الإحاطة الذي عُقد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر يشير إلى أن أية منظمة غير حكومية تنتقد مستقبل دولة عضو قد تجد أن وثائق تفويضها تضررت وأن نزاهتها قد أصبحت موضعا للشك. ونحن نأمل مخلصين ألا يشكل هذا سابقة لسياسة مقبلة تجاه مجتمع المنظمات غير الحكومية.

٧ - موقف المنظمة بالنسبة لمسألة تايوان، المقاطعة الصينية

إن منظمة دار الحرية تشعر بالامتنان لإتاحة الفرصة لها للرد على سؤال طرحه ممثل جمهورية الصين الشعبية بشأن ''مسح الحرية'' الذي أجرته.

ومنظمة دار الحرية، كمنظمة غير حكومية تجري بحوثا بشأن الحريات المدنية والحقوق السياسية، ضمن دراسات أخرى، تُصدر مسحا عالميا سنويا بشأن الحرية. ونحن نُدرج في هذا المسح جمهورية الصين الشعبية وتايوان في قائمة الدول.

وإدراج الدول على هذا النحو في المسح الذي نجريه لا يعني أي اعتراف من جانب منظمة دار الحرية بمركز تايوان كموضوع يتعلق بالقانون الدولي. ومنظمة دار الحرية هي منظمة غير حكومية لا يمكن لها أن تمنح مركز الدولة لأية منطقة أو بلد. والصحيح هو أن قائمتنا تعكس حقيقة أن ٢٨ دولة، معظمها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تعترف دبلوماسيا بتايوان. وكما هو معروف تماما فإن السنغال وكوستاريكا ونيكاراغوا وبنما هي من بين الدول التي تعترف باستقلال تايوان.

وحيادية موقفنا تشهد به الحقيقة القائلة بأنه في الستينيات، قبل أن تصبح جمهورية الصين الشعبية ممثلا للصين داخل منظومة الأمم المتحدة، كانت جمهورية الصين الشعبية مدرجة في مسوحنا على أساس المبدأ المطابق، أي أن بعض الدول الأعضاء في المجتمع الدولي تعترف دبلوماسيا بحكومة بيجين.

ومنظمة دار الحرية ملزمة باتخاذ قرارات تتعلق بمسوح الأبحاث التي تجريها على أساس الحقائق العالمية، وهي تتحاشى بكل حرص الوقوف بجانب طرف معين بالنسبة لمسألة مركز تايوان كدولة. وفي حين أن منظمة دار الحرية لا تعترف باستقلال أي إقليم لمجرد أن ذلك الإقليم يسمي نفسه إقليما مستقلا، فإنها تفعل ذلك عندما يفي كيان ما بمعايير للاستقلال السياسي تحظى بقبول عام. وهذه المعايير تشمل الشرط المذكور أعلاه، وهو شرط وجود علاقات دبلوماسية مع دول أخرى، ووجود منطقة متاخمة جغرافيا، ووجود حكومة مسؤولة أمام شعبها وليس أمام سلطة حكومية أعلى. والمعايير الأخرى تشمل وجود

سلطة عسكرية غير خاضعة لسيطرة سلطات أجنبية، واقتصاد له حرية إقامة علاقات مع بقية العالم، ونظام قضائي له السيادة في حد ذاته. وعند إضافة هذه العوامل الموضوعية إلى حقيقة اعتراف عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتايوان تتضح النية المحايدة وغير الاستفزازية بالنسبة لمسألة ''مسح الحرية''.

وتسجيلا للحقائق، نود أن نشير إلى أن منظمة دار الحرية تدرك أن الولايات المتحدة لا تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع تايوان. غير أننا قد أشرنا في ردنا على الأسئلة السابقة إلى أن منظمة دار الحرية تعمل بشكل مستقل تماما عن حكومة الولايات المتحدة. وقد انتقدنا في كثير من الأحيان سياسات، أو أفعالا، لحكومة الولايات المتحدة. كذلك فإننا قد اتبعنا في مناسبات أخرى نهجا مختلفا عن نهج حكومة الولايات المتحدة. وهذا ينطبق بالنسبة لمعالجتنا المحايدة لمسألة مركز تايوان وفقا للقانون الدولي.